



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لمساهمي شركة بنك صفوة الإسلامي المنعقد في  
الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 18 نيسان لسنة 2024

عملاً بأحكام المادة (6/و) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وتعليمات إعتقاد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021 الصادرة بموجب المادة (6) من قانون الشركات المشار إليها وتعليمات الإشراف على عقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وتعديلاتها، وموافقة معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين على انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية من خلال وسائل الاتصال المرئي والإلكتروني، عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي شركة بنك صفوة الإسلامي ش.م.ع إجتماعها السنوي وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق 18 نيسان لسنة 2024 وذلك من خلال وسيلة الإتصال المرئي والإلكتروني، للنظر في المواضيع والبندود التالية:

- 1- قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمصادقة عليه.
- 2- التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما.
- 3- تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 .
- 4- التصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2023 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2023 والمصادقة عليهما.
- 5- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023.
- 6- تلاوة تقرير حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2023 .
- 7- انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2024 و تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- 8- المصادقة على تعيين السيدة احسان زهدي عبد المجيد بركات عضواً مستقلاً في مجلس ادارة البنك اعتباراً من تاريخ 2023/07/06.

الإجراءات التمهيدية:

استناداً الى المواد (180) و (182) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته ترأس الإجتماع رئيس مجلس إدارة البنك معالي د. محمد ناصر سالم محمد أبو حمور وبحضور عطوفة د. وائل علي العرموطي مراقب عام الشركات، كما حضر الاجتماع الرئيس التنفيذي/ المدير العام لبنك صفوة الاسلامي السيد سامر التميمي وكذلك السيد أحمد فتحي اشتيوي ممثل شركة ديلويت آند توش – مدقق الحسابات الخارجي، وممثل هيئة الرقابة الشرعية للبنك فضيلة د.أحمد سالم بني ملح، ومندوب البنك المركزي الأردني د.ميس شطناوي، وكذلك حضر الاجتماع جميع أعضاء مجلس



إدارة البنك، وهم كل من:

- السيد سمير حسن علي أبو لغد / نائب رئيس مجلس الإدارة.
- السيد باسم عصام حليم سلفيتي / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- السيدة ديمة مفلح محمد عقل / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. إبراهيم حسن مصطفى سيف / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. عبد الغني أحمد محمد الفطيسي / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. أنس سعد هلال لأمين بوحويش / ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار.
- د. نوفان منصور عقيل العقيل / ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.
- د. خالد فرج محمد الزنتوتي.
- السيد سالم عبد المنعم سالم برقان.
- السيدة إحسان زهدي عبد المجيد بركات.

بعد ذلك قام رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور بإقتراح تعيين المحامي الاستاذ مسعود سقف الحيط / امين سر مجلس الادارة كاتباً للجلسة، كما قام الرئيس بإقتراح تعيين المساهم عضو مجلس الادارة السيد سمير ابو لغد والسيد فادي مرعي ممثل شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار من المساهمين مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات اذا اقتضى الامر ذلك.

طلب معالي رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة د. محمد أبو حمور من أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة م. مسعود اسماعيل سقف الحيط بيان النصاب القانوني للإجتماع، حيث أشار أمين سر مجلس الإدارة أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (25) مساهماً يملكون أسهماً بالأصالة عددها (86,265,040) سهماً وبنسبة حضور بلغت (86.265%) من الأسهم المكونة لرأس المال البالغ (100,000,000) دينار / سهم.

كما أشار إلى أنه قد تم الإعلان عن موعد الإجتماع على الموقع الإلكتروني للبنك وفي صحيفتين محليتين يوميتين وذلك استناداً الى أحكام المادة (145) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، والمادة (12/ز) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

بناءً على ما تقدم، أعلن رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور قانونية عقد إجتماع الهيئة العامة وأشار بأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية في هذا الإجتماع تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين، وتم إفتتاح الجلسة وقدم التهنئة لجميع الحاضرين بعيد الفطر السعيد، داعياً المولى عز وجل أن



يعيده على بلادنا بالخير واليمن والبركة، كما رحب رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور بعطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي وبمندوب البنك المركزي الأردني د. ميس شطناوي وممثل مدقق حسابات البنك/ ديلويت آند توش السيد أحمد اشتيوي، وبالرئيس التنفيذي/ المدير العام السيد سامر التميمي، ودعى عطوفة مراقب عام الشركات للتحدث أمام المساهمين.

بدأ عطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي حديثه قائلاً بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي د. محمد أبو حمور رئيس مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي السيدات والسادة أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة أعضاء مجلس الإدارة، سعادة السيد سامر التميمي الرئيس التنفيذي/ المدير العام، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، والحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله أوقاتكم بكل خير، وكل عام وأنتم بخير.

إنه لمن دواعي سروري أن أحضر إجتماع الهيئة العامة العادية السنوي لبنك صفوة الإسلامي، والذي يعتبر من البنوك المميزة في تقديم الخدمات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى مواكبته لكل ما هو جديد في مجال الأعمال المصرفية بشكل عام، والأعمال المصرفية الإسلامية بشكل خاص، وأضاف بأننا نعتز ونفتخر بهذا البنك الذي يعتبر من أركان الإقتصاد الوطني، وأشاد عطوفة مراقب عام الشركات بالنتائج التي حققها البنك في عام 2023 رغم الظروف المحيطة بالمملكة والعالم، وهذا يدل على جهود رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي/ المدير العام، والإدارة التنفيذية، وكافة العاملين في البنك، وتمنى لهم التوفيق والنجاح بالمسيرة في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه، وطلب عطوفته من رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور التفضل في البدء بجدول الأعمال وفقاً للدعوة المبلغة للمساهمين.

شكر رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور عطوفة مراقب عام الشركات، على حضوره وعلى كلمته، ثم إنتقل رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور لبحث المواضيع والبنود المدرجة في جدول أعمال إجتماع الهيئة العامة العادية، ووفقاً لتسلسل ورودها وكما يلي:

#### البند الأول: قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمصادقة عليه.

كلف رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور أمين سر مجلس الإدارة/ كاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط بقراءة محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة العادية المنعقد في 19 نيسان 2023 ، وبناءً على موافقة الهيئة العامة تم الإكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق، وبعد أن تم تلاوة القرارات قررت الهيئة العامة بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وعلى القرارات الصادرة في الإجتماع والمنعقد في 19 نيسان 2023.





**البند الثاني : التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما.**

حول البند الثاني من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الادارة/رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور أنه يتعلق بالتصويت على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليهما، وقد تم نشر التقرير على الموقع الالكتروني للبنك لاطلاع المساهمين، كما اشار رئيس مجلس الإدارة الى ان البنك استمر بتحقيق نتائج مميزة خلال عام 2023، حيث حقق البنك نمواً ملحوظاً في حجم موجوداته بلغ (345) مليون دينار وبنسبة نمو وصلت الى (13%)، فنمت بذلك موجوداته المدرة للدخل بنسبة (9%) اما ودائع العملاء فنمت بمبلغ (241) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (11%) والتي كان لها دور كبير في دعم نسب ومؤشرات السيولة لدى البنك وقدرته على التوسع، كما أشار إلى أن عام 2023 شهد نمواً في صافي ربح البنك بعد الضريبة بنسبة (16%) مرتفعاً من (15.1) مليون دينار في عام 2022 إلى (17.5) مليون دينار في عام 2023 وقد جاءت النتائج المالية المميزة التي حققها البنك خلال عام 2023 انعكاساً لاستراتيجيات البنك الطموحة للقيام بأعماله بشكل ريادي ومميز بإعتبار بنك صفوة الإسلامي من البنوك التي تحرص على مواكبة التطورات المصرفية والتقنية، حيث أنه يتبنى برنامجاً للتحويل الرقمي الاستراتيجي، والذي بدأه في وقت سابق ويواصل تنفيذه على عدة مراحل ، كما يهدف البنك من استراتيجية التحول الرقمي الذي ينتهجه إلى التغيير في دعائم رئيسة ضمن عملياته، مشتملة على تطوير بنيته التحتية بالاعتماد على حلول وأنظمة بنكية مواكبة للأنظمة العالمية ومتماشية مع أحدث الأدوات التكنولوجية من أجل تلبية متطلبات السوق المتغيرة والمتنامية، ما يخدم البنك في تحقيق أهدافه خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو الخدمات الذكية، هذا ويقدم بنك صفوة الإسلامي حالياً العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر عدة قنوات، ساعياً لتعزيزها وتوسيع دائرتها بالتوازي مع تعزيزه لمنصة خدماته الإلكترونية.

تم التصويت على البند الثاني من جدول الأعمال وأشار كاتب الجلسة م.مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

**البند الثالث: تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 .**

حول البند الثالث من جدول الاعمال أشار رئيس مجلس الادارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور انه يتعلق بتقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المنتهية في 2023/12/31 وقد تم توزيعه ضمن التقرير السنوي ومع الدعوة الموجهة للمساهمين، وتم تلاوة التقرير امام المساهمين.

**البند الرابع : التصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2023 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2023 والمصادقة عليهما.**

حول البند الرابع من جدول الاعمال أشار رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور انه يتعلق بالتصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2023 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية 2023 والمصادقة عليهما، كما أشار رئيس الجلسة بأن تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية كما في



2023/12/31 تم إرساله ضمن التقرير السنوي ومع الدعوة الموجهة للمساهمين، وتم تلاوة التقرير أمام المساهمين.

وفيما يتعلق بالأسئلة والاستفسارات الواردة من المساهمين أشار رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور الى أنه ووفق تعليمات اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021 والمنشورة في الجريدة الرسمية عدد رقم (5753) الصفحة رقم (4863) تاريخ 2021/11/01 فقد ورد في المادة (4/هـ) منها بأنه يتوجب على مساهمي/شركاء الشركة توجيه أسئلتهم على الموقع الالكتروني للشركة قبل موعد الاجتماع وتقوم الشركة بالإجابة على هذه الأسئلة وتبليتها في محضر الاجتماع ولا يجوز طرح أي أسئلة خلال الاجتماع باستثناء المساهم/الشريك الذي يحمل أسهمًا / حصصًا لا تقل عن (10%) من الأسهم /الحصص الممثلة في الاجتماع، وقد وردت عدة إستفسارات سيتم عرضها والإجابات عليها أمام المساهمين وتبليتها في محضر الاجتماع وطلب الرئيس من أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة م.مسعود سقف الحيط عرض الأسئلة والاستفسارات والإجابات عليها أمام المساهمين.

أمين سر مجلس الإدارة/كاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط أشار أمام المساهمين بأنه ورت عدة أسئلة واستفسارات من بعض المساهمين ومن ثلاثة مساهمين وسيتم عرضها والإجابة عليها وكما يلي:

سؤال المساهم السيد محمد صالح محمد ناصر والمساهم السيد صديقي حسام الدين عبد الرؤوف الشخشير

لماذا لم يتم توزيع أرباح بدلا من الأسهم المجانية ؟ وهل هناك توزيعات نقدية هذه السنة ؟

الإجابة على السؤال: إن هدف البنك الاستراتيجي هو زيادة حقوق الملكية وبالتالي الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال مرتفعة مع الإبقاء على قدرة البنك على التوسع محليا. علما بأن استراتيجية البنك المعتمدة من قبل مجلس الادارة لا تتضمن توزيع أرباح نقدية للعام 2023. ولتلبية المساهمين تم التوصية من قبل المجلس للهيئة العامة بتوزيع اسهم مجانية.

أسئلة المساهم السيد مروان عبد الفتاح بخيت الديباس والتي وردت كما يلي:

السؤال الأول: الموضوع : الملاحظات والاستفسارات عن التقرير الإداري والمالي للسنة المنتهية بتاريخ 2023/12/31 كلمة الرئيس التنفيذي/ كلفة مشروع الطاقة الشمسية يبلغ 70.5 مليون دينار ، هل هنالك دراسة جدوى واعتقد ذلك والسؤال هل الهدف للمشروع تزويد البنك بكافة مرافقة من الطاقة الشمسية أم سيقوم البنك ببيع الطاقة المولدة للقطاع الصناعي علما ان معظم القطاعات الصناعية والسياحية وغيرها لديها مثل هذا المشروع سواء لإستخدامها أو لبيع المنتج للآخرين، وهل مثل هذه المشاريع من ضمن نشاط البنك حسب ما نص عليه عقد تأسيسه وليس بالمجمل ولكن على وجه التخصيص.

الإجابة على السؤال الأول: إن مشروع شمس للطاقة الشمسية هو مشروع وطني لدعم الصناعيين المحليين من خلال منح تمويل بدعم من البنك المركزي لإنشاء محطة لتوليد الطاقة تخدم الصناعيين، علما بأن المشروع يضم عدداً من الصناعيين وكل منهم يتم دراسة تمويله بشكل مستقل، ولا علاقة للبنك في هذا المشروع للتزويد بالطاقة أو بيعها وإنما هو تمويل بنكي.

السؤال الثاني: ذكر الرئيس التنفيذي ان صافي الدخل سنة 2023 بلغ 17.5 مليون دينار تقريبا، السؤال هل هذا الرقم يتناسب مع مجموع رأس المال وما توفر للبنك من مصادر أموال ؟

الإجابة على السؤال الثاني: نعم يتناسب مع رأس مال البنك، وتعد نسبة العائد على متوسط رأس المال 17.5% نسبة جيدة جدا.

السؤال الثالث: الموجودات المتوفرة للبنك ونمو هذه الموجودات وصافي نتائج عمليات البنك لا يتناسب مع الفقرة أعلاه ، راجيا التوضيح ؟





الإجابة على السؤال الثالث: نتائج أعمال البنك تنمو بشكل سليم متوازن وبما يتناسب مع النمو في حجم الموجودات وضمن الاستراتيجية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

السؤال الرابع: تقرير الهيئة الشرعية/ سبق أكثر من مرة ان وجهت كتب للسيد منير فرعونية بخصوص تعامل البنك مع ما يسمى الشركة المترابطة للإستثمار المساهمة الخاصة، حيث يقوم بنك صفوة الإسلامي بإعطاء او تزويد هذه الشركة بوكالات صادرة عن البنك وتستخدم الشركة هذه الوكالات لرفع او إقامة قضايا على متعاملين مع بنك الإنماء الصناعي وتطالب الشركة المتعاملين بتسديد فوائد قانونية وبنفس الوقت فأن هذه الشركة تقوم بعمل تسويات مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتقسط المبالغ المترتبة عليها وتدفع فوائد للضريبة ، وقد زودت السيد منير فرعونية لائحة دعوى مقامة من قبل البنك على أحد المتعاملين وغيره ويطلب بها البنك بالفوائد القانونية ، علما ان هذه الشركة تقوم بتحصيل أموال منقولة وغيرها نتيجة القضايا المقامة بإسم بنك صفوة الإسلامي ويقوم البنك بتحويل هذه الأموال للشركة المترابطة للإستثمار المساهمة الخاصة ولا يقوم بتسجيل هذه الأموال إيرادات للبنك؟ مع العلم ان هذه الشركة ليست خلف قانوني لبنك الإنماء الصناعي علما ان عمليات تحصيل الاموال من قبل هذه الشركة ابتدأ منذ سنة 2008 ولغاية تاريخه بنفس الاسلوب ومن خلال وكالات بنك صفوة الاسلامي، حيث يقدر اجمالي المبالغ التي تم تحصيلها من عملاء بنك الانماء الصناعي 2008 -2023 زادت عن 20 مليون دينار وهذه من حقوق الخلف القانوني لبنك الانماء الصناعي وليس ما يسمى الشركة المترابطة للاستثمار.

الإجابة على السؤال الرابع: يتم تكليف محامين عن البنك بصفته الخلف القانوني لتحصيل الديون التي كانت ممنوحة من قبل بنك الانماء الصناعي وهذا وفق إجراءات محددة لذلك ومتفق عليها سابقاً حيث لا يمكن للبنك ان يتنازل او يعفى الغير من أي ديون للبنك او حقوق او أموال عملاً بقرار تفسير القوانين رقم (10) لسنة 2006.

السؤال الخامس: ان يتوجب ومن باب الامانة المهنية ان تكون دائرة التدقيق الداخلي للبنك والمدقق الخارجي على علم بهذه التعاملات ومدى اثرها القانوني والمالي لصالح مساهمي بنك صفوة الاسلامي (الخلف القانوني لبنك الاردني-دبي الاسلامي / بنك الانماء الصناعي)

الإجابة على السؤال الخامس: جميع اعمال وانشطة البنك تخضع للتدقيق من دائرة التدقيق الداخلي في البنك وفق خطة تدقيق يتم اعتمادها من لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة.

السؤال السادس: موجه لهيئة الرقابة الشرعية ومن باب الإمانة والمهنية والشفافية هل قام السيد منير فرعونية بإطلاع الهيئة الشرعية على هذا الموضوع ؟ وما رأي الهيئة الشرعية بهذا الخصوص وهل ذلك يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة ، ويتبع ذلك توضيح البند رقم 4 صفحة 125 من التقرير.

الإجابة على السؤال السادس: يتم اطلاع هيئة الرقابة الشرعية على كل استفسار واستيضاح وكلما اقتضى الأمر ذلك.

السؤال السابع: صفحة 125 القضايا المقامة على البنك/ ورد ضمن التقرير العبارة التالية (هنالك قضايا تم رفعها حديثاً على البنك ولم يكن البنك طرفاً في عقود البيع المطالب بها ) السؤال هل يعقل ان يتم رفع مثل هذه القضايا على البنك والإدعاء ان البنك لم يكن طرفاً بها أو لايعلم بها ؟ وهل اصحاب هذه القضايا من السذاجة بأن يقوموا برفع قضايا على البنك وهم يعلمون ان البنك ليس طرفاً بها؟ أرجو التوضيح بشكل مفصل لما يلي :إذا لم يكن البنك طرفاً بها لماذا تم ذكرها بهذه التقرير وتحديد عددها 5 قضايا.

الإجابة على السؤال السابع: البنك لم يكن طرفاً في عقود بيع العقارات وسبب اختصام البنك في الدعوى كون احد العقارات مقدم للبنك كضمان مقابل تمويل ممنوح من البنك.



السؤال الثامن: وعلى فرض ان البنك ليس طرفا بها (من هي الجهة التي أقامت هذه القضايا وما علاقتها مع بنك صفوة الإسلامي؟).  
الإجابة على السؤال الثامن: الجهة المدعية التي اقامت الدعوى هي شركة سامح مول وشركة ليमानو.

السؤال التاسع: ما هي قيمة هذه القضايا؟  
الإجابة على السؤال التاسع: لا يوجد مطالبة مباشرة بقيمة اي مبلغ بمواجهة البنك وتم اختصام البنك في الدعوى باعتبار البنك الدائن المرتهن لاحد العقارات.

السؤال العاشر: في هذا المقام يقودنا السؤال للسادة سماحة أعضاء الهيئة الشرعية لتوضيح ما أثير ذكره في الملاحظة رقم (2) تقرير الهيئة الشرعية و تقرير حول تدقيق القوائم المالية تخص إيضاح رقم (8 ، 13) من هذه الاسئلة؟ وللمرة الثانية راجيا من السادة سماحة أعضاء الهيئة الشرعية إعلامي هل هذه التعاملات مع جهات أخرى وخاصة مع تعامل البنك مع ما يسمى الشركة المترابطة للاستثمار المساهمة الخاصة؟ تتوافق مع المبادئ السمة للشرعة الإسلامية؟  
الإجابة على السؤال العاشر: لا يوجد تعامل مباشر مع الشركة المترابطة للاستثمار المساهمة الخاصة ولا تعتبر شركة تابعة.

السؤال الحادي عشر: تقرير حول تدقيق القوائم المالية تخص إيضاح رقم (8 ، 13) / عبارة (لعدم إلزام البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.....الخ هذه العبارة) السؤال هل تعامل البنك مع ما يسمى الشركة المترابطة للاستثمار يتوافق مع ما ورد بمجمل هذه العبارة؟

الإجابة على السؤال الحادي عشر: لا يوجد تعامل مباشر مع الشركة المترابطة للاستثمار المساهمة الخاصة ولا تعتبر شركة تابعة.

السؤال الثاني عشر: الخسائر الائتمانية في محفظة التمويلات المباشرة ، حيث بلغت هذه التمويلات حوالي 2 مليار دينار وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 61 مايون دينار وهذا المبلغ زاد بشكل كبير عما هو مبين بالتقرير كم في سنة 2022. ارجو التوضيح؟

الإجابة على السؤال الثاني عشر: يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي كما ان نسبة الارتفاع طبيعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات.

السؤال الثالث عشر: صفحة 25 البند رقم (2) – أنظمة تكنولوجيا المعلومات ذكر التقرير ( هنالك خطر أن تكون إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الرقابية....الخ) السؤال ما مدى الخطورة على عمليات التسهيلات الائتمانية المباشرة.

الإجابة على السؤال الثالث عشر: هذه الشروحات وردت ضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي وهي تصف بشكل عام أنواع المخاطر وإجراءات الرقابة عليها وكونه لم يرد أي تحفظ من قبل المدقق الخارجي بعد اجراء الفحوصات ومهام التدقيق فانه لا يوجد اية مخاطر جوهرية لدى البنك يتم ذكرها بهذا الخصوص.

السؤال الرابع عشر: القرض الحسن إرتفع إجمالي مبلغ القرض الحسن من 6.8 مليون دينار تقريبا كما في سنة 2022 ليصبح مبلغ 35.3 مليون دينار كما في 31 / 12 / 2023. السؤال أرجو بيان اسماء الجهات التي إستفادت من القرض الحسن والأسباب الموجبة لمنحها القرض الحسن لهذه الجهات وما هي الضمانات المتوفرة لدى البنك للمحافظة على حقوقه وبيان ذلك بالتفصيل.  
الإجابة على السؤال الرابع عشر: يتم منح القرض الحسن لأي متعامل بعد اخذ الموافقات اللازمة عند المنح وحسب السياسة الائتمانية مع الحفاظ على مركز البنك المالي و ربحيته.



السؤال الخامس عشر: معلومات أخرى إيضاح (22) ما هو سبب إرتفاع هذا المبلغ من 58 مليون دينار تقريباً ليصبح مبلغ 83 مليون دينار تقريباً.

الإجابة على السؤال الخامس عشر: يوضح الجدول الوارد في الإيضاح (22) أن الزيادة الرئيسية هي في بند حصة العملاء من أرباح الاستثمار المشترك بمبلغ 6.9 مليون دينار.

السؤال السادس عشر: قائمة الأرباح والخسائر/ بالرغم من الإرتفاع وتحسن مصادر الإيرادات لكن يلاحظ ان مصروف مخصص خسائر إئتمانية متوقعة إرتفع من مبلغ 11.94 مليون دينار الى مبلغ 15.3 مليون دينار تقريباً. السؤال ما هو سبب ذلك ؟  
الإجابة على السؤال السادس عشر: يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي كما ان نسبة الارتفاع طبيعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات.

السؤال السابع عشر: أهم السياسات المحاسبية/ ورد على الصفحة (34) ضمن عبارة ثانيا التوضيحات المتعلقة بهذه السياسات ولكن (هنالك عقارات بقيمة 5.3 مليون دينار من ضمنها عقار بقيمة 2 مليون دينار ألت ملكيتها للبنك منذ سنوات كما ألت ملكية عقار آخر قيمته 3.3 مليون دينار على البنك في سنة 2022 وقام البنك ببيعة سنة 2023 لجهة او شخص بمبلغ 3.1 مليون دينار ولم تبين او لم توضح سجلات البنك هذه المبالغ سواء ضمن الموجودات العقارية أو كإيراد للبنك عند بيع هذا العقار(فندق دانا البلازا) علما ان السجلات العقارية تبين ملكية البنك لهذه العقارات. السؤال موجه للسادة مدقق الحسابات وللمدير المالي و/ أو لمدوب البنك المركزي الأردني ولهيئة الرقابة الشرعية هل هذا جائز قانوناً وشرعاً ؟

الإجابة على السؤال السابع عشر: يتم التعامل مع العقارات التي ألت ملكيتها للبنك وفق تعليمات البنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة وما يتحقق من نتائج بيع هذه العقارات سواء كانت ربح او خسارة ويتم الإفصاح عنه في التقرير السنوي وضمن القوائم المالية (الإيضاح رقم 42- الإيرادات الأخرى) ولا يوجد أي تعارض في هذا الاجراء مع أحكام الشريعة الإسلامية.

السؤال الثامن عشر: ورد هنالك إيرادات ومكاسب ومصروفات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. السؤال ماهو مجموع هذه المبالغ ومصادرها؟

الإجابة على السؤال الثامن عشر: مصدرها كما تم التوضيح ضمن السياسات المحاسبية يتم تجنب المبالغ التي آلت الى البنك من مصادر أو بطرق لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الى حساب الخيرات ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة ليتم صرفها في أوجه الخير وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية في البنك. بلغ مجموع المبالغ التي تم تجنب أرباحها 3938 دينار خلال العام 2023.

السؤال التاسع عشر: ارجو ذكر أسماء المستفيدين من حساب الخيرات ومبررات منحهم؟  
الإجابة على السؤال التاسع عشر: يتم الصرف في أوجه الخير وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

السؤال العشرون: صفحة 51 إيضاح رقم (4) مجموع المبالغ أو الأرصدة لدي البنك المركزي إرتفعت من مبلغ 178 مليون دينار لتصبح مبلغ 228.5 مليون دينا تقريباً. السؤال هل ذلك من المتطلبات، لتخفيف تداول الأموال لدي البنك ام هنالك تحوطات يراها البنك المركزي ضرورة لواجهة التزامات قد تتحقق.

الإجابة على السؤال العشرين: يتم إدارة السيولة لدى البنك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ويتم توظيف الأموال بما يضمن تحقيق افضل العوائد وضمن مستويات مقبولة من المخاطر.





السؤال الحادي والعشرون: صفحة 54 الديون غير العاملة/السؤال هل شركة تجارة السيارات المعروفة بإسم ( البارون ) من ضمن هذه الديون وكم يبلغ دينها وما هي نتائج الإجراءات القانونية المتخذة ضد هذه بالشركة وهل لها علاقة مباشرة او غير مباشرة مع اي من جهاز البنك؟

الإجابة على السؤال الحادي والعشرين: حاليا هي ليست من ضمن القائمة مع الاشارة انه تم تحصيل ما يقارب 3 مليون دينار من المديونية ويتم متابعة القضائية لتحصيل باقي المديونية علما بان تم المنح حسب سياسة البنك الائتمانية.

السؤال الثاني والعشرون: الديون الهالكة حسب التصنيف 2009/47 بلغت 29.3 مليون دينار السؤال ارجو ذكر اسماء اكبر 10 متعاملين مع البنك ومقدار الدين الهالك لكل واحد منهم ؟

الإجابة على السؤال الثاني والعشرين: لا يوجد لدى البنك أي ديون هالكة حالياً مع الاشارة والتأكيد أن أي متعامل لا يلتزم بالعقود ويصل مرحلة التعثر يتم متابعته قضائياً وقانونياً لتحصيل حقوق البنك وضمن جميع الطرق القانونية المتاحة.

السؤال الثالث والعشرون: صفحة 81 ارجو توضيح سبب زيادة خسارة التدني لتمويلات غير مباشرة؟

الإجابة على السؤال الثالث والعشرين: يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي كما ان نسبة الارتفاع طيعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات الغير مباشرة وضمن النشاط الطبيعي للبنك.

السؤال الرابع والعشرون: صفحة 84 بلغت خسارة التدني على التمويلات غير المباشرة ( الإعتمادات ) مبلغ 30 مليون دينار تقريبا ارتفعت لمبلغ 69 مليون دينار تقريبا، السؤال هل من تفسير وتعليل لذلك أم أن إدارة الإعتمادات تعاني من خلل وكفائة في التشغيل؟

الإجابة على السؤال الرابع والعشرين: لا يوجد خسارة تدني بمثل هذا المبلغ، والمبلغ يمثل رصيد التمويلات وتصنيفها.

السؤال الخامس والعشرون: توضيح سبب ارتفاع الخسائر على حسابات التمويلات غير المباشرة ( مشترك ) كما في سنة 2023 بالمقارنة كما هو الحال سنة 2023 – الصفحات 85 ، 86 ؟

الإجابة على السؤال الخامس والعشرين: يتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على محفظة التمويلات وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي كما ان نسبة الارتفاع طيعية وتناسب مع الارتفاع في حجم محفظة التمويلات الغير مباشرة.

السؤال السادس والعشرون: ذكر التقرير ان البنك تبرع بمبلغ (10) مليون دينار تقريبا لصالح اصحاب حسابات الإستثمار المشترك (هذه أموال من حق مساهمي البنك ) والتي تشكل ما نسبته 10 من راس مال البنك، السؤال هل يقوم البنك بتغطية الضعف في كفاءة إدارة حسابات الإستثمار المشترك على حساب ارباح المساهمين؟ علما ان هذه التبرعات تكررت في سنوات سابقة ؟

الإجابة على السؤال السادس والعشرين: لا يوجد ضعف في ادارة حسابات الاستثمار المشترك علما بان توزيع ارباح حسابات الاستثمار المشترك يعتمد على نسب مضاربة واوزان موافق علميا مسبقا من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويتم التبرع لصالح حسابات الاستثمار المشترك في بعض الحالات لتوزيع عوائد منافسة وتناسب مع الأسعار في السوق للحفاظ على الودائع واستقطابها والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل استثمارات الوعاء المشترك.

السؤال السابع والعشرون: صفحة 93 بلغت مصاريف إجتماعات مجلس الإدارة حوالي 634 الف دينار السؤال ما هي تفاصيل ومفردات هذه النفقات، علما ان اعضاء مجلس الإدارة يتقاضون مكافآت وبدل تنقلات ؟



الإجابة على السؤال السابع والعشرين: تفاصيل هذه النفقات موضحة في صفحة 165 وهي وفق نظام بدل الانتقال والسفر لأعضاء مجلس الإدارة وهذا النظام معتمد من قبل مجلس الإدارة.

السؤال الثامن والعشرون: صفحة 111 ماهو موضوع توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف؟ ( السؤال للعلم فقط ).  
الإجابة على السؤال الثامن والعشرين: لأن ذلك من متطلبات المعايير المالية لاعداد القوائم المالية.

السؤال التاسع والعشرون: صفحة 120 بنود خارج قائمة المركز المالي ، بلغت التسهيلات غير المستغلة 176 مليون دينار تقريبا سنة 2022 إرتفعت لمبلغ /229 مليون دينار تقريبا في سنة 2023 ، السؤال ما هو سبب ذلك وهل يعكس ذلك عجز إدارة التمويل أو إدارة العمليات عن توظيف هذه الأموال؟  
الإجابة على السؤال التاسع والعشرين: تمثل سقف ائتمانية بإمكان العمل استغلالها باي وقت علما بان هذا الرصيد لحظي كما في 2023/12/31 وهي من ضمن النشاط الطبيعي للبنك.

السؤال الثلاثون: صفحة 162 السؤال ما هي ضمانات التمويلات الممنوحة لعضو مجلس الإدارة السيد نوفان منصور العقيل وما هي الغاية من منحه مثل هذه التمويلات؟  
الإجابة على السؤال الثلاثين: تم المنح حسب السياسة الائتمانية وهي تمثل اجارة منتهية بالتمليك وفق احكام قانون التأجير التمويلي وهي خاضعة لنفسها كونها اجارة سكنية.

السؤال الحادي والثلاثون: صفحة 165 المكافآت وبدل التنقلات السؤال هل بدل التنقلات تصرف للسفرات داخل الأردن ام تشمل سفرات خارج الأردن ، الأعضاء غير الأردنيين مفهوم لصرف بدل التنقلات ولكن ما هي مبررات صرفها للأعضاء من الأردن، مع ملاحظة التفاوت الكبير ببذل السفر والانتقال المصروف لكل عضو ؟  
الإجابة على السؤال الحادي والثلاثين: تصرف المكافآت وبدل التنقلات لجميع الاعضاء وفق نظام بدل الانتقال والسفر لأعضاء مجلس الإدارة وهذا النظام معتمد من قبل مجلس الإدارة.

السؤال الثاني والثلاثون: مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية /من الواجب ذكره وليس هذا من باب المحاباة او إثارة العواطف فإن مهام وأعمال أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتوصياتها هي المفصل لتأكيد أن أعمال البنك تتم وفق الضوابط كما نصت عليه أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ( والا ما هو الفرق بين عمل البنوك العادية والبنوك الإسلامية ) وإنطلاقا من هذه الحقيقة يلاحظ ان مكافئات ومزايا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية متواضعة جدا ولا تتناسب مع المزايا والمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وحتى المزايا والمكافآت السخية جدا الممنوحة لفريق الإدارة العليا؟  
الإجابة على السؤال الثاني والثلاثين: تصرف المكافآت وبدل التنقلات لجميع الاعضاء وفق نظام بدل الانتقال والسفر وهذا النظام معتمد من قبل مجلس الإدارة.

السؤال الثالث والثلاثون: من هذا المنطلق ولتحقيق العدالة ولو كانت نسبية فأنتي أقترح على أولا على إدارة البنك وثانيا على السادة مساهمي البنك المحترمين التوصية لزيادة الأتعاب والمزايا الممنوحة لأعضاء السادة سماحة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وبما يليق بهم وبمؤهلاتهم العلمية والعملية ومكانتهم الاجتماعية.  
الإجابة على السؤال الثالث والثلاثين: تصرف المكافآت وبدل التنقلات لجميع الاعضاء وفق نظام بدل الانتقال والسفر وهذا النظام معتمد من قبل مجلس الإدارة.





السؤال الرابع والثلاثون: أخيراً وليس آخراً صفحة 177 ورد مطالبات مالية بقيمة 15.3 مليون دينار تقريبا ، السؤال من هي أسماء الجهات المطالبة ومبلغ كل مطالبة. (قضايا مقامة من البنك)  
الإجابة على السؤال الرابع والثلاثين: البنك هو الجهة المطالبة ضد أحد متعاملي البنك وضمن النشاط الطبيعي للبنك.

بعد تلاوة أسئلة المساهمين والإجابة عليها فقد تم التصويت على البند الرابع من جدول الأعمال وأشاركاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

#### البند الخامس : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023.

حول البند الخامس من جدول الأعمال والمتعلق بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 ، فقد طلب رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور التصويت على هذا البند وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023.

تم التصويت على البند الخامس من جدول الأعمال وأشاركاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

#### البند السادس : تلاوة تقرير حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2023.

حول البند السادس من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور الى انه يتعلق بتلاوة تقرير حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2023 ، وطلب من أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط تلاوة التقرير، حيث قام بتلاوة تقرير موجز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2023 وذلك استناداً لأحكام وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

#### البند السابع: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2024 و تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

فيما يتعلق بالبند السابع من جدول الأعمال اشار رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد ابو حمور بأن هذا البند يتعلق بإنتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابهم، وعليه قام مجلس الإدارة بالتوصية للهيئة العامة بترشيح السادة ارنست ويونغ لتدقيق حسابات البنك والشركة التابعة لعام 2024 وعلى ان يتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

تم التصويت على البند السابع من جدول الأعمال وأشاركاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.



البند الثامن : المصادقة على تعيين السيدة احسان زهدي عبد المجيد بركات عضواً مستقلاً في مجلس ادارة البنك اعتباراً من تاريخ 2023/07/06.

فيما يتعلق بالبند الثامن من جدول الأعمال أشار رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة بأن هذا البند يتعلق بالمصادقة على تعيين السيدة احسان زهدي عبد المجيد بركات عضواً مستقلاً في مجلس ادارة البنك اعتباراً من تاريخ 2023/07/06. تم التصويت على البند الثامن من جدول الأعمال وأشار كاتب الجلسة م. مسعود سقف الحيط أن نسبة التصويت قد بلغت (100%) من المساهمين الحاضرين بالموافقة.

ثم أعلن رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة معالي د. محمد أبو حمور انتهاء الاجتماع، وتوجه بالشكر للمساهمين على حضورهم، ولعطوفة د. وائل العرموطي ولدائرة مراقبة الشركات على الجهود التي بذلوها للإشراف على إنعقاد هذا الاجتماع، وللبنك المركزي الأردني، ومعالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الأكرم، كما شكر أعضاء مجلس الإدارة على الجهود التي قاموا بها وكذلك توجه بالشكر للرئيس التنفيذي/ المدير العام السيد سامر التميمي، والإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك في مختلف مواقعهم على جهودهم وتفانيهم في القيام بواجباتهم الوظيفية وخدمة مؤسستهم ومتعاملهم، وتمنى للجميع دوام التوفيق والنجاح.

كما هنأ رئيس مجلس الإدارة/ رئيس اللجنة معالي د. محمد أبو حمور الحضور بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد، سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل الطاعات، وأن يحفظ وطننا بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني يعضده سمو ولي عهده الأمين.

دائرة مراقبة الشركات  
دفعت رسوم حضور اجتماع  
عادي  
بتاريخ 01-05-2024  
بموجب وصل إلكتروني ٢٢٥١٥٥

د. محمد ناصر أبو حمور  
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

د. وائل علي العرموطي  
مراقب عام الشركات

مسعود إسماعيل سقف الحيط  
أمين سر مجلس الإدارة / كاتب الجلسة